

تحليل إخباري

طمأنة الداخل تطغى على إسرائيل

لكن رغم إدراك إسرائيل هذا الواقع، تعمل على الفصل بين المطلبين لغايات دعائية وأيضاً عملية، مرتبطة بتوفير الأسباب لعدم حراكها حيال حزب الله طوال الفترة الماضية، رغم الإقرار بتعاظم تهديده غير المسبوق. فتل أنيب، من جهة، توجه إلى الداخل الإسرائيلي رسالة طمأنة، بأن امتناع حزب الله عن تنفيذ عمليات، يُرَد إلى حالة ارتداد وخشية منه، أي الإشارة إلى نجاعة إجراءات المسؤولين الإسرائيليين وسياساتهم حيال المقاومة؛ ومن جهة ثانية، تحاول بناء بيئة «شرعية» ضرورية، داخلية وخارجية، إذا قررت شن اعتدائها الموعود على لبنان، إن تمكنت من ذلك، من خلال الإقرار والتشديد على واقع التسلح غير المسبوق لحزب الله.

من ناحية فعلية، يبرز السؤال الآتي: كيف أمكن إسرائيل أن تفسر امتناع حزب الله عن شن عمليات عليها في هذه الفترة، باعتباره ارتداداً، بينما تقر بأنه غير مرتد عن مواصلة تعزيز قدراته العسكرية، المفترض أن تكون أكثر إقلاقاً لإسرائيل من العمليات نفسها، وخاصة أنها تقر بأن تعزيز القدرات يشمل حيازة أسلحة تصفها بالكاسرة للتوازن، أي من شأنها أن تكسر تفوق الجيش الإسرائيلي على المقاومة، من ناحية عسكرية، وهذا الواقع أشد وأكثر تهديداً من العمليات نفسها.

في الوقت نفسه، تشدد إسرائيل ضمن الوعود على أن الحرب المقبلة ستكون مغايرة للحرب الماضية، على أن جيشها يعمل على إكمال جهوزيته ضمن عملية تدريب وتجهيز متواصلة منذ أكثر من أربع سنوات، لكن من دون أن تصل إلى كفايتها، بل ويجري الحديث عن إمكان توصلها للأعوام المقبلة... في المقلب الآخر من هذه «الحقيقة» نفسها، يوجد تأكيد غير مباشر على أن الجيش الإسرائيلي لم يجهز بعد لشن عدوان يحقق النتائج المرجوة منه حيال حزب الله، وهذا الجزء من «الحقيقة» يجري إهماله ولا يتعرض له أحد في إسرائيل.

المواقف والتحليلات والتقديرات الصادرة من تل أبيب، ومن بينها تقدير مركز دراسات الأمن القومي الأخير، هي جزء من المواجهة الصامتة في هذه المرحلة بين المقاومة وإسرائيل، وبالتالي يجب فهمها والتعامل معها على هذا الأساس، إذ باتت ضرورات طمأنة الداخل في الدولة العبرية، على خلفية القلق المتنامي من قدرات المقاومة العسكرية، الذي يلف الكيان من أقصاه إلى أقصاه، تحتل حيزاً متقدماً جداً عما سبق.

يحيى دبوقة

تُشغل إسرائيل في إطار مواجهة حزب الله، وتحديدًا في أعقاب فشل جيشها عام 2006 في احتواء الحزب وإنهاء تهديده بالقوة العسكرية، بين الإعداد للحرب المقبلة كي لا تكون نسخة فشل جديدة عن الحرب السابقة، والإعداد والرهان على خيارات أخرى، يُؤمل أن تحقق نتيجة الحرب المتعدرة حالياً، وفي أقل تقدير أن تشغل حزب الله وتحرف أولوياته. وبعد القرار الاتهامي بقتل الرئيس رفيق الحريري، الرهان الإسرائيلي المفعل في هذه الفترة، رغم الإدراك أن تداعياته المفترضة ابتداءً ضد حزب الله، لم تعد كما كانت.

على خلفية المواجهة القائمة، وإن بشكل صامت في هذه المرحلة، يجب فهم المواقف والتصريحات والأبحاث الإسرائيلية، التي كان آخرها التقدير الاستراتيجي لعام 2010، الصادر عن مركز دراسات الأمن القومي، الذي ركز على وجود «حقائق» ثلاث، حيال حزب الله:

ارتداد المقاومة عن شن عمليات ضد الجيش الإسرائيلي؛ مواصلة التعاطف العسكري بطريقة غير مسبوقة من جانب حزب الله؛ وفي المقابل، الإصرار على أن الجيش الإسرائيلي يعمل على تحقيق الاستعداد العسكري المطلوب للحرب المقبلة، على نقيض الحرب السابقة.

و«الحقائق» الثلاث هي نفس «الرواية» الرسمية الإسرائيلية لميزان القوى بين المقاومة والدولة العبرية، وما ترويح مركز دراسات الأمن القومي لهذه الرواية، سوى مجازة للمقاربة العلنية الرسمية في إسرائيل.

ويبدو أن تقدير المركز، إضافة إلى مواقف وتقديرات وتقارير إسرائيلية أخرى، تشير إلى وجود نوع من التوظيف في الترويج لـ«الحقائق الثلاث» المذكورة، وكل منها يهدف إلى تحقيق نتيجة أو طرف، يفترض أنه يساعد إسرائيل في المواجهة ضد حزب الله، لكن إمعان النظر أكثر في المسائل الثلاث: ارتداد حزب الله ومواصلة تعاطف قدرته العسكرية، والجهود الإسرائيلية استعداداً للحرب المقبلة، قد تشير إلى غايات أخرى.

ضمن الواقع العملي لحزب الله، وتحديدًا في أعقاب عدوان عام 2006، وتنامي التهديدات الإسرائيلية والوعود بحرب جديدة مغايرة للحرب الماضية، لا يمكن الفصل بين الحراك العملي لحزب الله، بمعنى تنفيذ أو عدم تنفيذ عمليات ضد إسرائيل، والعمل على تعاطف القدرة العسكرية للمقاومة، بالطريقة التي تمكنها من الدفاع الفاعل والناجح في الحرب الموعودة إسرائيليًا.

القرار الاتهامي

الانفتاح الفرنسي على الحزب يتكرر ويتكرر من خلال دعوات غداء أو لقاءات يدعو إليها، من وقت إلى آخر، السفير أو القائم بالأعمال الفرنسي مسؤولي الحزب. ويؤكد المسؤولون الفرنسيون خلال هذه المناسبات ضرورة استمرار التواصل، فيما تلتمس «الحارة» أكثر من وجهة نظر بشأن أكثر من موضوع حساس.

سيسعى بيتون، إذا جرى اللقاء بينه وبين السيد حسن نصر الله، إلى التشديد على أن فرنسا هذه المرة لم تجار «الأخريين» في ما يخص القرار الاتهامي، وأنه لا نيات فرنسية بالنسبة إلى المحكمة الدولية، وسيؤكد صوابية أن فرنسا باتت ترى في القرار الاتهامي خطراً على اللبنانيين جميعاً، وأنه ليس لمصلحة أحد. فيما يؤكد زوار قصر الصنوبر أن السفير سيتحدث بكل شفافية وصدق عن خوف دولته على رعاياها في بيروت، وجنودها المنضوين تحت لواء قوات اليونيفيل في حال حصول أي «فلتان أمني»، نتيجة أي خلل يصيب الداخل. بمعنى آخر، يمكن القول إن بيتون يسعى إلى إعادة تأكيد التزام بلاده بالاتفاقات «الشفهية» التي تجمعها والبعض في المنطقة، وأولهم حزب الله.

وفيمما يحاول السفير الفرنسي نقل مستوى التواصل مع حزب الله من درجة إلى أخرى، يبقى على الحوار بين الطرفين، نقاش مستمر في شأن كيفية تنظيم العلاقة في الجنوب، وأسئلة على الفرنسيين الإجابة عنها بخصوص ضبابية مواقفهم من بعض القضايا الأساسية. ووفقاً لأحد الظرفاء، قد يستعين بيتون بكلمات التشديد الوطني الفرنسي للتقرب من الحزب، فيقول: «إلى السلاح أيها المواطنين»، ما من شأنه تنظيف أي غبار عن موضوع سلاح حزب الله.



بيتون حفل إفتال، ودعا إليه بعض الأصدقاء والسياسيين. فاق عدد الحضور المئة، وكان ضمن المشاركين مسؤول العلاقات الدولية في حزب الله، عمار الموسوي. يومها سَجَل حرص فرنسي شديد على حضور الموسوي ولو أن حفل الإفطار لم يكن مناسباً لتبادل النقاش ووجهات النظر مع أي كان.

علم وخبر

تهنئة بلا جواب

اتصل مكتب الرئيس أمين الجميل، خلال اليومين الماضيين، بشخصيتين مهمتين في القيادة السورية، طالباً الحديث إليهما للتهنئة بحلول عيد الفطر، لكن التواصل المباشر لم يحصل.

طلبات أمنية إلكترونية

طلب مسؤولون في جهاز أمني رسمي من مواقع إلكترونية صيداوية، إبراز أخبار ومواقف أئمة وخطباء مساجد في منطقة صيدا، ومسؤولين في جمعيات إسلامية معروفين بمواقفهم المتطرفة تجاه حزب الله، وضم الطلب الأمني الاهتمام بلاحة شخصيات حزبية واجتماعية وتجارية تناصب حزب الله العداء. أمّا إنمائياً، فقد اقتصر الطلب الأمني على ضرورة الاهتمام بأخبار بلدية صيدا.

ارتباك داخلي

رغم محاولة قيادة القوات اللبنانية استيعاب التساؤلات التي طرحت تعليقاً على احتواء ملصق القوات المخصص لـ«ذكرى شهداء المقاومة اللبنانية»، على صورة الرئيس السابق لحزب الوطنيين الأحرار، داني شمعون، فإن الأمر وصل إلى حدود الاحتجاج والتعبير عن الانزعاج، ولا سيما أن الجميع ما زالوا يذكرون أن المجلس العدلي أدان رئيس الهيئة التنفيذية في القوات، سمير جعجع، باغتيال شمعون.

30 ألفاً أفطروا في قريطم

رغم المشكلة المالية التي يعانيها تيار المستقبل في مؤسساته الداخلية والإعلامية، تبين أن عدد الذين دُعوا إلى الإفطار في قريطم خلال شهر رمضان فاق ثلاثين ألف شخص. مع العلم بأن كلفة هذه الإفطارات لم تزد طيلة شهر رمضان على 150 ألف دولار أميركي.

ما قل ودل

لوحظ أنه خلال الإفطار الذي أقامه الرئيس سعد الحريري في قريطم لعائلات كسروان، استغنى من الدعوة مسؤول القوات في المنطقة، شوقي الداكاش، الذي



كان مرشحاً للانتخابات النيابية عام 2005، علماً بأن من تولى إدارة توجيه الدعوات هو النائب السابق منصور غانم الجون (الصورة).

يتوسع المصدر في مسألة المحكمة: «بعد اللغظ الكبير الذي يدور حولها في لبنان»، مشدداً على أن «فرنسا تقدم تسهيلات تقنية» لأنها تفي بشعار دعم المحكمة. ويؤكد عدم وجود أي تغيير في مقاربة باريس لعمل المحكمة الدولية. وينفي بشدة أي تأجيل لعملية اختبارات محاكاة التفجير الذي أودى بحياة الرئيس رفيق الحريري، ويؤكد أن هذا الأمر منوط بعمل خبراء، وأن فرنسا لديها خبراء يمكنهم إعطاء تحليلات تقنية.

وقد لفت مصدر دبلوماسي عربي إلى «نشاط محمود» تقوم به بعض الأوساط لـ«نزع أي صفة حيادية عن تعامل فرنسا والمحكمة الدولية»، في خطوة يمكن أن تقود إلى «رد فعل معاكس». وقد رد المصدر الفرنسي موافقاً على وجود هذا التوجه لـ«دفع باريس إلى الانزلاق في هذا الموضوع»، مؤكداً مرة أخرى «ضمان أن لا أحد يستطيع اليوم معرفة ما يحمله القرار الاتهامي»، وكل ما يخرج عن هذا الإطار يجب وضعه في سياق التمنيات أو الاستشراف أو حتى الضغوط غير المباشرة، مضيفاً إن «باريس تدعم هذه المحكمة في إطار دعم العدالة الدولية»، وإن باريس لديها مقدرة على تبيان مقدار التسييس في القرار الاتهامي، لكن ليس قبل أن يصدر، ويختم: «عندها لكل حادث حديث».

باريس تعتقد أن جنابا ممسك بعدد من الخيوط المهمة وأن عون ضعيف

متابعاً يقول بشأن الشكوك التي باتت ملازمة للأحاديث عن التعامل مع الإسرائيليين: «يوجد فارق كبير بين التخابر والإخبار»، رافضاً الخوض في هذه المسألة، إلا أنه يعترف بأن عدم معرفة نسبة تورط المتهمين «قد يمثل أزمة ثقة أمنية» لدى حزب الله.

وبالعودة إلى توقيت الزيارات التي ترى المصادر أن هذه الزيارات «سياسية محض» يجري تنظيمها بين مكتب الوزير والشخصيات الزائرة، مع اعترافها بأن «كوشنير لا يرفض أي لقاء»، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بلبنان، رغم أن لقاء شخصيات من حزب الله مثل في السابق، قبل مؤتمر سيل سان كلو، «عقبة منطقية»، حسب تعبير تلك الأيام. إلا أن المصدر يؤكد أهمية هذه اللقاءات «بالنسبة إلى اللبنانيين عموماً» لأنها تأتي في سياق الإعداد للقاءات نيويورك والجمعية العمومية للأمم المتحدة، نافياً أي علاقة لهذه الزيارات بمسألة المحكمة الدولية.